

مازق التشطي ومقاربة محلية لطريق جديد

أيمن دسوقي
١٥ أبريل ٢٠٢١



إن ضعف مقبولية وشرعية هياكل الحوكمة المحلية، وديمقوغرافيا القسر القائمة في جغرافيا التشظي، مضافاً إليهم غياب حل سياسي بضمانات دستورية، من شأنه تعزيز حالة التشظي المعبر عنها بمناطق النفوذ القائمة، بما يتضمنه ذلك من مخاطر وتداعيات تتجاوز الجغرافيا السورية، ولعل الحل يكمن في إطلاق مسار محلي تفاوضي بين مناطق النفوذ، متكامل ومضمن في المسار السياسي التفاوضي على المستوى المركزي، يؤسس بالمحصلة لنظام حوكمي شرعي ومقنن.

مقدمة

كانت الدولة السورية قبل عام 2011 دولة مركزية على صعيد الإدارة والاقتصاد، فسلطة اتخاذ القرار متمركزة في مؤسسات الدولة بدمشق دون غيرها، كما هو توزيع الموارد الذي كان متحيزاً لمناطق على حساب أخرى، ولصالح شبكات زبائية ولمنفعة رأسمالية المحاسيب، وكان أن أدى ذلك إلى تأزم العلاقة بين المركز والمحليات، وتشكل مظلوميات وجدت طريقاً للتعبير عن نفسها في حراك عام 2011 بأشكال متعددة، ترواحت بين السلمية والعسكرة.

أحدث ما يزيد عن عشر سنوات من الحراك فعلها في بنية الدولة ومركزيتها، صحيح أن الدولة لم تنهر بعد، ولكن مركزيتها تلاشت لصالح حالة من التشظي الجغرافي والحوكمي، يصفها البعض بأنها شكل من أشكال اللامركزية، معبراً عنها بمناطق نفوذ تديرها سلطات بحكم الأمر الواقع، ذات امتدادات إقليمية ودولية وبمسميات متعددة، وعلى الرغم من حالة السيولة الشديدة للحدود الداخلية بين مناطق النفوذ في الفترة بين عام 2012 وبداية عام 2020، الناجمة أساساً عن العمليات العسكرية الكبرى ضد فصائل المعارضة وتنظيم «الدولة الإسلامية»، فإن هذه الحدود مستقرة نسبياً مع تجميد مؤقت للصراع، ومؤشر ذلك هو توقف العمليات العسكرية الكبرى منذ أكثر من عام.

يثار النقاش حول حالة التشظي ومسار تحولاتها ومآلاتها على الدولة السورية ونظام حوكمتها، ولعل ذلك مرهون بشروط عدّة، يشكّل توافرها عوامل حاسمة في إمكانية تحوّل حالة التشظي إلى فعل بناء يساعد على إقامة نظام حوكمي، قادر على التصدي لتحديات إعادة بناء الدولة وتمكينها من أداء وظائفها الأساسية، وتصويب العلاقة بين المركز والمحليات، أما غياب هذه الشروط فمن شأنه تحويل حالة التشظي إلى اتجاه معاكس، باعتبارها فعلاً تهديماً لما تبقى من مقومات الدولة، وذلك بتعزيز حالة الانقسام بين المركز والمحليات، وترسيخ التدخل الخارجي، واستقرار هياكل أمراء الحرب وشبكات علاقات القوة التي أفرزها الصراع في هذه المناطق. أما هذه الشروط فهي: توافر إطار جغرافي وديمقوغرافي متوازن يشكّل قاعدة لإقامة نظام حوكمي تكاملي، ومستوى مقبولية الهياكل الحوكمية القائمة فيها وشرعيتها وفعاليتها، وإمكانية الاستثمار فيها لإنجاز التكامل العابر لحدود المحليات، والأهم إطار سياسي على الصعيدين المركزي والمحلي، يؤسس لحالة لامركزية ونظام حوكمي مقنون ومسان دستورياً.

جغرافيا التشظي وديموغرافيا القُسر

خضعت الجغرافيا والديموغرافيا السوريتان لتحولاتٍ عقب اندلاع حراك عام 2011، بفعل سياسات القوة العسكرية، وترتيبات القوى الإقليمية والدولية سياسيًا وأمنيًا، لتكون المحصلة جغرافيا الأمر الواقع، معبرًا عنها بمناطق نفوذ لا تتسق مع الروابط المصلحية للمجتمعات المحلية، وديموغرافيا القُسر بتشوهاتٍ ومظالمها، وما سبق يشكّل تحديًا لإقامة نظام حوكمي مستقر، بمظالمه الكامنة واختلالاته القائمة.

منذ عام 2012، بدأ النظام طوعًا أو كرهًا بفقدان سيطرته الأمنية والعسكرية على عدد من المحليات، لا سيما في الأرياف لصالح مناهضيه، وبات خصومه يسيطرون على حوالي 60% من مساحة سوريا بحلول عام 2014. وقد دفع تداعي النظام ميدانيًا، وإعلان «دولة الخلافة» من قبل تنظيم «الدولة الإسلامية» في يونيو/ حزيران 2014، كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى إعادة قراءتهما للمشهد السوري، وتغيّر آليات تدخلهما من الدعم الخلفي إلى الانخراط المباشر، فكان التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في سبتمبر/ أيلول 2014، ثم التدخل الروسي العسكري في سبتمبر/ أيلول 2015، وقد أسهم كلا الفعلين في إعادة رسم خرائط مناطق النفوذ بطريقة كان النظام وقوات سوريا الديمقراطية مستفيدين منها على حساب فصائل المعارضة. أيضًا، قامت موسكو بإطلاق أدوات دبلوماسية والانخراط في ترتيبات أمنية ثنائية ومشتركة اتخذت مسميات عدّة، لم تُثنها والنظام عن مواصلة قضمهما لمناطق سيطرة فصائل المعارضة، التي وجدت في التدخل العسكري التركي منذ عام 2016 فرصةً للحفاظ على ما تبقى من مناطق سيطرتها، وكذلك تعزيزها.

عبثت معادلات القوة ومصالح القوى الفاعلة بالجغرافية السورية بشكلٍ أفقدها تكاملها، حيث تمّ استبدال التقسيمات الإدارية التي كانت قائمةً قبل عام 2011 بأخرى مُستحدثة، لا تراعي التكامل الجغرافي ولا تعكس الروابط التاريخية بين المجتمعات المحلية، فكان أن استحدثت الإدارة الذاتية أقاليم ومقاطعات² دونما استشارة السكّان المحليين، كما لجأت إلى تقسيم مناطق سيطرتها في دير الزور إداريًا إلى أربع مناطق، بحجة إرضاء المكون العشائري وتسهيل تخديم المنطقة، وهو رأي لا يتشاطرهُ منتقدو الإدارة من سكّان المحافظة، بل يتخوّفون من تداعياته في إثارة الحساسيات المناطقية والنزاعات العشائرية. واستحدث النظام أيضًا عقب إصدار قانون الإدارة المحلية 107 في أغسطس/ آب 2011 ما مجموعه 696 وحدة إدارية جديدة³، في خطوة عدّها معارضوه وسيلةً للعبث بنظام الإدارة المحلية وإعادة تشكيله وفق معايير الولاء السياسي، لا وفق معايير التكامل الجغرافي والاقتصادي.

كذلك يلاحظ اختلال توزيع الموارد الاقتصادية بالتناسب مع عدد السكّان، وحصص حق الانتفاع بها لصالح مناطق وهياكل وسكّان دون آخرين، وهو أمر يُسهم في ترسيخ المظالم الاقتصادية، وتعميق الفجوات التنموية وتعطيل التكامل الاقتصادي بين الوحدات الجغرافية، حيث تتحكّم سلطات الإدارة الذاتية بالجزء الأكبر من محصول القمح الاستراتيجي إلى جانب حوالي 80% من نفط وغاز سوريا، في حين لا يقطن فيها سوى 19% من سكّان سوريا المقيمين داخلها بحسب مركز جسور للدراسات، بينما يقطن حوالي 57% من سكّان سوريا بالداخل في مناطق سيطرة النظام السوري، ولا تغطي الكميات المتبادلة تجاريًا من النفط والغاز مع بقية مناطق سوريا احتياجاتها، مما يدفعها إلى تحمّل أعباء استيراد المحروقات من الخارج، ولعل ذلك يفسّر الأزمات المتكرّرة في قطاع الطاقة في هذه المناطق، كما هو قائم في مناطق سيطرة النظام. وسيكون من الصعب على حلب أيضًا استعادة مكانتها كمركز اقتصادي كما كانت سابقًا، دونما ربطها بأسواق المنطقة الشرقية، خزانها من المواد الخام اللازمة لصناعاتها، وكذلك وصلها مع شبكاتها في ريفها القريب وبوابتها على الساحل غربًا.

إن ترافق تشكّل مناطق النفوذ جغرافيًا مع عملية إعادة تشكيل قسرية للنسيج السكّاني لا يساعد على تحقيق استقرار مجتمعي يشكّل شرطًا لازمًا للاستقرار الحوكمي؛ إذ تشكّل النسيج السكّاني القائم كنتاج لحركات النزوح القسرية الناجمة عن العمليات العسكرية، وعمليات التهجير المتعمدة التي مورست بوعي أو دون وعي من قبل أطراف الصراع. فعلى سبيل المثال، تمّ تجريف مناطق جغرافية من نسيجها السكّاني، كما حدث في كفريا والفوعة، بموجب اتفاق المدن الأربع، وكذلك تمّت قوننة مصادرة أملاك المهجّرين، ومثال ذلك القانون رقم 10 الصادر عن النظام السوري، ولا يبدو أن مؤشرات المشهد الأمني وسلوكيات الفاعلين أمنيًا تشجّع على عودة المهجّرين.⁵

أسهمت الانزياحات السكّانية القسرية في تشكّل نسيج سكّاني هجين، تطفى عليه الهويات المحلية القائمة على أسس مناطقية وعرقية ودينية، التي تظهر في ثنائيات من نمط نازح/ مقيم، عربي/ كردي، مستوطن/ مهجر، وما يستتبعها من تفاوت في الحقوق والمعاملات والواجبات، التي تجد تعبيرًا لها في مصطلح «مواطني الدرجة الثانية»، ولعل الخطر الأكبر يكمن في تأطير السكّان الموجودين في مناطق النفوذ بهويات سياسية متطابقة مع هويات وتوجهات سلطات الأمر الواقع، واتخاذ ذلك ذريعة لممارسة أفعال عنفية بحقهم، ومثال ذلك شن غرفة «عمليات غضب الزيتون» عمليات انتقامية في عفرين ضد ما تصفهم بـ «مرتزقة الاحتلال التركي»، بما فيهم المهجرون قسرًا إلى هذه المناطق.

نماذج حوكمية متباينة منقوصة الشرعية

عقب عام 2011، تشكّلت هياكل حوكمية بحكم الأمر الواقع إلى جانب الهياكل الرسمية القائمة، وتتقاسم هذه الهياكل وتتنافس فيما بينها على أداء مهام ووظائف الدولة، وفي حين زال العديد منها نتيجة ضغوط مركّبة داخلية وخارجية، فإن أربعة منها ما تزال قائمة، وهي: حكومة النظام السوري، والإدارة الذاتية، وحكومة الإنقاذ، ومجموعة المجالس المحلية التابعة اسميًا للحكومة المؤقتة. تتباين هذه

الهيكل من حيث بناها التنظيمية ومواردها وأدوارها ومستويات الإكراه والفعالية، إلا أنها متماثلة في كونها منقوصة الشرعية وخاضعة لتأثيرات خارجية تُضعف استقلاليتها.

تأسس منظومة الإدارة المحلية الرسمية في مناطق سيطرة حكومة النظام وفق تراتبية هرمية ينظمها القانون رقم 107، وقد أجريت انتخابات لاختيار أعضاء الإدارة المحلية مرتين منذ عام 2011: الأولى في ديسمبر/ كانون الأول 2011، أما الثانية فكانت في سبتمبر/ أيلول 2018. وكما هو معتاد، فقد جرت الانتخابات في ظل حالة عامّة من اللامبالاة، كما حصد حزب البعث دونما منافسة جُلّ المقاعد، التي خصّصها النظام مكافأة لمواليه. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار حرمان 5 ملايين مُهجّر ولاجئ من المشاركة في انتخابات 2018⁶، وصعوبة مشاركة عدد أكبر من النازحين داخليًا في هذه الانتخابات، يظهر عندئذٍ مدى منقوصية شرعية هذه الهياكل القائمة.

تُظهر عدّة أمثلة ضعف القاعدة الاجتماعية لمجالس الإدارة المحلية هذه؛ فعلى سبيل المثال، عجز مجلس مدينة التل عن تقديم الخدمات الأساسية للبلدة في ظل ضعف التمويل المركزي له، وإحجام السكّان المحليين عن التفاعل مع دعوات دعمه ماليًا؛ لفساده وآلية تشكيله الإقصائية، وهو ما اضطر النظام إلى القبول بتشكيل لجنة للعمل التنموي في يوليو/ تموز 2019، من وجهاء ورجال أعمال مستقلين إلى جانب أعضاء من مجلس مدينة التل، وعلى الرغم من تبعية الإدارة لمجلس المدينة، فإنها تتمتع بالاستقلالية المالية التي مكّنتها من تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية للبلدة.

تُظهر المؤشرات تباين قدرات مؤسسات الدولة على الصعيدين المركزي والمحلي، وكذلك منافستها والتأثير في قراراتها من قبل جهات متعدّدة، حيث تُعتبر طوابير المحروقات والخبز مثالاً لعجز هذه المؤسسات عن توفير السلع العامّة الأساسية وإدارة الحياة اليومية للسكّان، بل إن هذه المؤسسات ضعيفة في بعض المناطق أمام ديناميات السلطات السائدة، كما هو الحال في طفس، التي يقوم قادتها من المعارضة المسلحة ولجنة المفاوضات بالإشراف على عمل مجلس المدينة والاضطلاع بدور محوري في توزيع الخدمات العامّة⁷. أيضًا، أدّت الاستعانة بالميليشيات والاتكاء المتزايد على روسيا وإيران إلى تنامي تأثير هذه الأطراف في المؤسسات المركزية والمحلية وبمستويات متباينة، وهو ما يفرغ الدولة من مضمونها ويضعف ادعاءات هياكلها بالاستقلالية.

تشكّلت منظومة الإدارة الذاتية بعد سلسلة من التحولات بدأتها بإعلان حزب PYD تشكيل الإدارة الذاتية عام 2014، تبعها الإعلان عن الفيدرالية في عام 2016، لتستقر لاحقًا في سبتمبر/ أيلول 2018 على مسمّى «الإدارة الذاتية المشتركة لشمال وشرق سوريا»، القائمة على أقاليم ومقاطعات، وسلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية على مستوى الأقاليم، وهيئات تنفيذية محلية في المستويات الأدنى ينظمها «العقد الاجتماعي»⁸.

لم تكن الإدارة الذاتية بمراحل تطورها مشروعًا نابغًا من خيارات السكّان المحليين بما فيهم جزء معتبر من الكرد السوريين، بقدر ما كانت إكراهًا لهم على تبني رؤية «الأمة الديمقراطية» لحزب العمال الكردستاني⁹.

رغم محاولات الإدارة الذاتية شرعنة نفسها بإجراء انتخابات ديسمبر/ كانون الأول 2017، وما يدلّ على منقوصية شرعيتها خلافها القائم مع المجلس الوطني الكردي الذي يمثّل شريحةً من الكرد السوريين، حول قضايا المرجعية والإدارة وملف الحماية والدفاع، وكذلك احتجاجات العشائر المستمرة ضدها في مناطق سيطرتها ذات الغالبية العربية، كما في دير الزور، على خلفية قراراتها وقوانينها في مجال التعليم والأحوال الشخصية غير المنسجمة مع المنظومة الثقافية والدينية لسكان المنطقة، إلى جانب تهميشها المستمر للعشائر عن إدارة المنطقة.

سمحت الموارد الاقتصادية للإدارة الذاتية ببناء جهاز بيروقراطي يضم أكثر من 250 ألف شخص، بما فيهم العاملون في القطاع الأمني والعسكري، في عام 2019¹⁰. ورغم هذه الموارد والقدرات، هنالك مؤشرات على تمييز واضح في نوعية الخدمات ومستواها بحسب المناطق؛ إذ إنها أفضل في الحسكة مقارنةً بدير الزور¹¹. وفي حين تسوّق الإدارة الذاتية لاستقلالية قراراتها، تشير دلائل عدّة إلى سيطرة الكادرو من منتسبي حزب PKK على مفاصل صنع القرار في جميع مؤسسات الإدارة وفي كل المستويات، فضلاً عن اعتماد الإدارة الذاتية على الحماية الأمريكية للبقاء ومواجهة التهديدات الأمنية.

اتخذت المناطق التي تخضع إلى نفوذ وإشراف تركي مسمياتٍ عدّة، اشْتُقّت من العمليات العسكرية التي تفتّ فيها، وهي: درع الفرات (2016-2017)، وغصن الزيتون (2018)، ونبع السلام (2019)، ويضاف لها منطقة إدلب الصغرى والمعروفة باسم «درع الربيع» (2020) بعد تعزز الوجود العسكري التركي فيها. تدار هذه المناطق من قبل نموذجين للإدارة لكلٍ منهما مرجعياته القانونية والتنظيمية: أحدهما مركزي في إدلب ممثلاً في حكومة الإنقاذ (نوفمبر/ تشرين الثاني 2017) ذات الصلات غير المباشرة مع هيئة تحرير الشام، أما النموذج الآخر فإنه يفتقد إلى إطار مركزي وطني، يقوم على مجالس محلية مركزية ذات مرجعيات إدارية وقانونية مختلفة، مرتبطة بأخرى فرعية وجميعها مستقلة عن بعضها البعض، وإن بدأت بالتواصل مؤخراً فيما بينها، وترتبط إدارياً بالولايات التركية المحاذية لها¹²، وما يعنيه ذلك من ضعف سلطة الحكومة المؤقتة عليها.

ويؤخذ على هذين النموذجين اعتمادهما على آلياتٍ مختلفةٍ للتعيين، يحكمها منطق أمني يتأثر بديناميات محلية وتدخلات خارجية، تتم إما بشكل مباشر من الأعلى أو من خلال رفع ترشيحات للمستويات الأعلى، ليتم فرزها أمنياً ثم الانتقاء منها، الأمر الذي لا يجعل منها بالضرورة مُعبّرةً عن مصالح السكان المحليين، ومثال ذلك سماح مجلس إعزاز المحلي للشاحنات التركية بتفريغ بضائعها في مستودعات الداخل في إعزاز بدل تفريغها في المنطقة العازلة على الحدود، الأمر الذي أضرّ بمصالح شركات الشحن وعوائل السائقين¹³، دافعاً إياهم إلى تنظيم مظاهرات ضد هذا القرار.

نظريًا، يقع على عاتق الهياكل الحوكمية مسؤولية توفير الخدمات المحلية، إلا أنها تفتقر إلى ما يكفيها من الموارد لتأمينها في ظل ربيعة اقتصاد مناطقها ومحدودية مواردها الاقتصادية، دافعًا إياها إلى الاعتماد على جهاتٍ أخرى لتأمين الخدمات بشكلٍ يضاعف فيه هامش استقلاليتها، ومثال ذلك اعتمادية المجالس المحلية في مناطق عمليات الدرع والغصن والنبع على الدعم الذي توفره مؤسسات الولايات والوزارات التركية ومنها: AFAD، TIKa، TRC، ولا يختلف الأمر في مناطق عمل حكومة الإنقاذ، التي ما تزال كيانات منافسة لها تؤمن بعض الخدمات الرئيسة، كمديرية الصحة ذات الاستقلالية الإدارية عن الحكومة المؤقتة، والمعتمدة أيضًا على ما توفره الجهات المانحة لها من دعمٍ غير مستقر.

إطار تفاوضي غير مكتمل

ما يزال المسار السياسي التفاوضي لتسوية الأزمة السورية معلقًا دونما أفق، ومجتزأ في ظل اقتصره راهنًا على مسار اللجنة الدستورية بجولاتها الخمس غير المثمرة. وفي ظل ضبابية تموضع اللامركزية في السياق التفاوضي الراهن، وعدم تفعيل سلة الحكم الانتقالي، يبقى مصير الهياكل الحوكمية القائمة بحكم الأمر الواقع مرتبطًا بمعادلات القوة، ومهددًا دونما ضمانات دستورية يصوغها اتفاق سياسي. انطلق مسار الحل السياسي لتسوية الأزمة السورية ببيان جنيف 1 عام 2012، لتزاحمه لاحقًا واثاق ومرجعيات أخرى بدءًا من بياني فينا 1 و 2 في عام 2015، ثم قراري مجلس الأمن رقمي 2249 / 2245 في العام نفسه، واللذين كرّسا توافقات فينا، ليعقبها مسارا أستانة في عام 2016 وسوتشي في عام 2018، ووليدهما اللجنة الدستورية في عام 2019¹⁴. لقد تباين مفهوم الحل السياسي وشكله وشروطه وجدوله الزمني بين مرجعية وأخرى؛ إذ تمّ تدريجيًا اختزال الحل السياسي من هيئة حكم انتقالية وإيجاد بيئة آمنة ومحايدة وإطلاق حوار وطني شامل وإعادة النظر في النظام الدستوري والقانوني وإجراء انتخابات حرة بإشراف أممي كما نصّ عليه بيان جنيف 1، إلى سلال أربع عُرفت بـ «بسالل دي مستورا» في عام 2017، وهي: الحكم الانتقالي والدستور والانتخابات ومكافحة الإرهاب، ليتم اختزال الحل السياسي لاحقًا وفق الرؤية الروسية المعبر عنها بمساري أستانة وسوتشي، ومفرزهما اللجنة الدستورية.

تسع جولات تفاوضية من مسار جنيف، إلى جانب خمس عشرة جولة من محادثات أستانة، يضاف لها خمس جولات من اجتماعات اللجنة الدستورية دونما نتائج مثمرة، في حين أن الثابت فيها جميعًا هو كونها جاءت ترجمةً لمعادلات الميدان، وانعكاسًا لمصالح القوى الفاعلة في الملف السوري وعلاقاتها، إلى جانب عدم التطرق الواضح والصريح فيها لقضية اللامركزية، في ظل من يراها قضية لاحقة للحل السياسي، ويراهن آخرون شرطًا أساسيًا لهذا الحل، وإن انقسموا بين مناديين بتضمينها بشكل مفصل في الدستور، وبين الداعين لتضمينها كمبدأ دستوري دون الخوض في تفاصيلها راهنًا.

يهدّد غياب اللامركزية عن أجندة التفاوض السياسي هياكل الحوكمة المحلية القائمة بحكم الأمر الواقع، حيث إنها منقوصة الاعتراف القانوني والسياسي، في ظل احتكار النظام لتمثيل الدولة قانونيًا، وغياب أي نص دستوري يشرعن هذه البنى، وهو ما أتاح للنظام السوري إلغاء حوالي 1-0 مجلسًا من مجالس الإدارة المحلية في مناطق المعارضة التي سيطر عليها منذ عام 2018، وإبطال إجراءاتها القانونية والتنظيمية. كما يشكّل غياب اللامركزية عن أجندة التفاوض السياسي، وغياب رؤية موحدة لدى السوريين حول شكل النظام القادم، عائقًا آخر أمام المساعي الرامية لإعادة تنظيم التشظي الحوكمي وفق رؤية وطنية مجمع عليها، حيث يميل البعض للمطالبة بلامركزية سياسية وبراها آخرون إدارية تترواح مسمياتها بين لامركزية مرنة أو موسعة، وما يحمله ذلك من تباين في توزيع الوظائف والصلاحيات والموارد بين المركز والأطراف.

الخروج من المأزق

تميل المؤشرات الراهنة في ظل الافتقار إلى الشروط الموضوعية التي تمت مناقشتها آنفًا، إلى ترجيح استمرارية حالة التشظي الجغرافية والحوكمية في المدى المتوسط، وما يعنيه ذلك من تآكل مستمر لما تبقى من مقومات الدولة وإفراغ مضمونها، وتعميق الهوة بين المركز والمحليات، وتنامي التأثير الخارجي في الهياكل على المستويين المركزي والمحلي، وترشّخ أكثر لهياكل القوة التي تشكّلت خلال الصراع بشبكاتها ومصالحها وفاعليها في مناطق النفوذ، إلى جانب تزايد عجز هياكل الحوكمة المحلية عن أداء وظائفها بنسب متفاوتة، وهو عجز من شأنه أن يؤدي إلى تكريس الفوضى والأزمات الخدمية والاقتصادية بشكل تتجاوز ارتداداتها الجغرافية السورية إلى ساحات إقليمية مجاورة، ولعل هذه البيئة هي ما يفيد منها تنظيم «الدولة الإسلامية» لاستعادة نشاطه وتزايد هجماته في الآونة الأخيرة.

هنالك حاجة ماسة لاقتراح مقاربة جديدة للخروج من هذا المأزق ومخاطره المحدقة، مقاربة تقوم على تكامل المسارات ومحلية الأولويات وتناغم الإجراءات بين مناطق النفوذ وقوننتها، بمعنى إطلاق مسار سوري-سوري بين مناطق النفوذ، مضّمّن في المسار التفاوضي المركزي كجزء أصيل وليس ملحقات به، ويحظى بضمانات سياسية من قبل الفاعلين في الملف السوري وبرعاية أممية، وينطلق من معالجة قضايا ملحة لدى مناطق النفوذ، تشكّل أرضية لحوار جدي يؤسّس لتقاسم الحكم بين المركز والمحليات، من خلال التفاوض بين الطرفين حول تقاسم الوظائف والمهام وكذلك الموارد. يُسهم هذا التفاوض في توصل الهياكل الحوكمية القائمة في مناطق النفوذ إلى إجراءات متناغمة فيما بينها لإدارة الوظائف الأساسية، ثم إسباغ الصفة الرسمية والقانونية عليها، عبر اعتمادها من قبل هياكل الحوكمة في مناطق النفوذ كإجراءات مؤقتة، تشكّل مجموعها رؤيةً لنظام حوكمي تمّ التفاوض عليه من الأسفل ولم يُفرض من الأعلى، على أن تنال هذه الإجراءات المتوافق عليها تمويلًا كافيًا لاختبارها ودعم تطبيقها، ويمكن البدء بملف التجارة الداخلية وإدارة المعابر كمدخل لهذه المقاربة، باعتباره مصلحة مشتركة لجميع مناطق النفوذ. وتتطلب هذه المقاربة أيضًا العمل على إجراءات داخل مناطق النفوذ على حدة وعلى التوازي فيما بينها، وتتمثّل في ضبطها مركزيًا وتطوير قدراتها الحوكمية بشكل متزامن، مع تضمين المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وفق مبدأ توزيع الأدوار وتكاملها مع الهياكل الحوكمية.

التعليقات الختامية

- 1- أطلقت روسيا محادثات أستانة في يناير/ كانون الثاني 2017 بالتشارك مع إيران وتركيا، ثم وقعت هذه الأطراف اتفاقية التأسيس لمناطق خفض التوتر في مايو/ أيار 2017، تبعها اتفاق روسيا مع الولايات المتحدة والأردن على اتفاق وقف إطلاق النار في الجنوب في يوليو/ تموز 2017، ولم تُثنِ هذه الاتفاقيات موسكو عن دعم جهود النظام لتعزيز سيطرته الميدانية، فكان أن فرضت اتفاقيات «مصالحة» في عام 2018 على مناطق المعارضة في الجنوب ومحيط دمشق وريف حمص الشمالي
- 2- إبراهيم حميدي، الفيدرالية الكردية تضم 3 أقاليم و6 مقاطعات... و«الرقعة رهن التحرير»، الشرق الأوسط، 31.07.2017، <https://cutt.ly/kvuppOR>
- 3- نماذج الحوكمة المحلية في سوريا: دراسة مرجعية، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، الاسكوا، 2020، <https://cutt.ly/ovupAPG>
- 4- التحول السكاني في سوريا، مركز جسر للدراسات، 25.03.2021، <https://cutt.ly/nvuaYxX>
- 5- للمزيد راجع: مجموعة مساهمين، مؤشرات الاستقرار الأمني في سوريا والعودة الآمنة: تقييم حالات نماذجية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 17.01.2020، <https://cutt.ly/ivuakgG>
- 6- أغنيس فافيه وماري كوسترز، الانتخابات المحلية: هل تتجه سوريا نحو إعادة إحكام السيطرة المركزية؟ برنامج مسارات الشرق الأوسط، 12.02.2019، <https://wartime/local/-27-50-15-07-05-2019/https://medirections.com/index.php>
- 7- الحوكمة المحلية في سوريا: دراسة مرجعية، مرجع سابق.
- 8- للمزيد حول العقد الاجتماعي راجع: بدر ملا رشيد، قراءة في العقد الاجتماعي «لفيدرالية الشمال»، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 16.08.2016، <https://cutt.ly/Avusagj>
- 9- للمزيد راجع: بدر ملا رشيد، الإدارة الذاتية في الشمال السوري: إشكاليات الشرعية والهوية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 08.06.2018، <https://cutt.ly/ZvusmLm>
- 10- ينقسم هؤلاء إلى 70 ألف جندي و30 ألف شرطي و150 ألف موظف مدني. باتريك هايني وآرتور كويسناي، النجاة بعد اختفاء الدولة الإسلامية: استراتيجية صمود الحركة الكردية السورية، Middle East Directions، 17-02-2020، <https://2GbJlB/https://bit.ly>
- 11- منهل باريش، سوريا: استمرار السياسات التمييزية من قبل «الإدارة الذاتية» بحق أهالي دير الزور، القدس العربي، 13.03.2021، <https://cutt.ly/WvusGZx>
- 12- تتبع منطقة عمليات نبع السلام لولاية أورفا، في حين تتبع منطقة غصن الزيتون لولاية هاتاي، أما درع الفرات فتتقاسمها ولايتا غازي عينتاب وكلس.
- 13- خالد الخطيب، كيف يؤثر عبور الشاحنات التركية من معبر باب السلامة على التجارة الداخلية وشركات الشحن والعقال في منطقة درع الفرات؟ المونيتور، 12.03.2019، <https://cutt.ly/wvus9Ng>
- 14- للمزيد راجع: أحمد القربي، تطورات الحل السياسي في سوريا: من هيئة الحكم الانتقالية إلى اللجنة الدستورية، مركز الحوار السوري، 17.04.2020، <https://326OYj6/https://bit.ly>

عن المؤلف

أيمن دسوقي حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة دمشق، يحضر حالياً لنيل شهادة ماجستير تخصص علاقات دولية من جامعة حجي بيرم. عمل معيداً بين أعوام 2010-2013 في جامعة دمشق، مساعد باحث في مركز الشرق للدراسات بين عامي 2009-2010، أحد مؤسسي مركز شام للبحوث والدراسات (2012-2014). كاتب مساهم في مشروع زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا. تتركز اهتماماته البحثية على الاقتصاد السياسي والمحليات.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6

No:68 Postal Code: 34197

Bahçelievler/ Istanbul / Turkey

Telephone: +902126031815

Fax: +902126031665

Email: info@sharqforum.org

research.sharqforum.org



SharqStrategic

الشرق
للأبحاث الاستراتيجية

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH